



مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة

Journal of International Economy

&

Globalization



القطاع السياحي رافد أساسي لتحسين وتنوع الاقتصاد الجزائري

The Tourism Sector is a Key Tributary to the Improvement and Diversification of the Algerian Economy

د. سعيذة بورديمة*، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2019/05/26	تاريخ القبول: 2019/08/15	تاريخ النشر: 2019/09/01
الملخص		الكلمات المفتاحية
<p>تؤدي السياحة دورًا بارزًا في اقتصاديات الدول وتحتل مكانًا مرموقًا واهتمامًا عالميًا من جانب الحكومات والخبراء، فالدولة التي تعمل على تطوير وتنمية القطاع السياحي لديه تأخذ طريقها نحو التنمية الاقتصادية وتحسين هيكله الاقتصادي.</p> <p>بيد أن الجزائر وباعتبارها دولة تعتمد بدرجة أساسية على العوائد النفطية لم تول الأهمية الكافية للقطاع السياحي، بالرغم من أنها تزخر بمقومات سياحية تسمح لها ببناء صناعة سياحية رائدة في حوض البحر المتوسط وعلى المستوى العالمي. ومن هنا تبرز أهمية القطاع السياحي كأحد البدائل لقطاع المحروقات، ودعوة أصحاب القرار إلى ضرورة النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي في الجزائر لتنوع مصادر الدخل لديها واستغلال ثرواتها الطبيعية والتاريخية استغلالًا أمثل يحقق أكبر عائد اقتصادي، خاصة في ظل تراجع المدخيل النفطية.</p> <p>وعليه تهدف هذه المدخلة إلى إبراز دور السياحة كأداة للتنمية الاقتصادية، من خلال تقديم مختلف المفاهيم المرتبطة بالسياحة، أثر السياحة الجزائرية على النشاط الاقتصادي إضافة إلى توضيح الجهود التي بذلت للارتقاء بالقطاع السياحي الجزائري من خلال تسليط الضوء على الاستراتيجية السياحية الجديدة التي تهدف من خلالها إلى احتلال مكانة ضمن الوجهات السياحية العالمية وضمان تنمية اقتصادية لما بعد النفط.</p>		السياحة؛ القطاع السياحي؛ المخطط التوجيهي للتهيئة.
Abstract		Keywords
<p>Tourism plays an important role in the State's economy and occupies a prominent place and global attention of governments and experts, to insist that the State taken in the development of the tourism sector to take the path of economic development and improve the economic structure, but given that Algeria is a country highly dependent on hydrocarbons, tourism has not experienced real development, despite it has the elements of natural tourism presence that allowed it to take a special place on the world tourism map.</p> <p>As a result, the tourism sector appears to be one of the alternatives to the hydrocarbon sector by inviting decision-makers to understand the need to promote this strategic sector. To diversify its sources of income and the optimal exploitation of its natural and historical resources to achieve the highest level of economic profitability.</p> <p>In this perspective, the purpose of this intervention is to highlight the role of tourism as a tool for economic development, by showing the different concepts related to tourism, the impact of Algerian tourism on economic activity and shows the effort made to improve the tourism sector, through the implementation of a new tourism strategy, which aims to make Algeria an international tourist destination and will ensure economic development in the post-oil phase.</p>		<p>Tourism; The Tourism Sector; Master Plan For Tourism Development.</p>

*المؤلف المرسل: سعيذة بورديمة، الإيميل: bourdima.saida@univ-guelma.dz

1 . مقدمة:

منذ مطلع القرن الواحد والعشرون عرفت أسعار المحروقات وفي مقدمتها النفط هزات متتالية وتقلبات كثيرة، كانت أشدها وطناً على اقتصاديات الدول المنتجة تلك التي بدأت مع نهاية سنة 2013 وبداية سنة 2014، أين انخفضت أسعارها لمستويات متدنية، والتي لا زالت تداعياتها تتجلى ليومنا هذا، ما جعل الاقتصاد الجزائري في حالة من اللاستقرار، وضعها أمام حتمية تنويع اقتصادها والبحث عن بدائل أخرى تخفف من التبعية للريع البترولي، وتحقيق تنمية مستدامة تراعي مصالح الأجيال القادمة. يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات التي لها دور كبير على المستوى العالمي في دعم سياسة التنويع، وأبرز المعول عليهم للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي، ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة المنشودة. إذ تعد أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، ومن الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة إيرادات النقد الأجنبي. وعليه اتجهت جميع دول العالم إلى تطوير السياحة وتنميتها، نظراً لكونها مورداً لا ينضب خلافاً للمحروقات وباقي الثروات والمعادن الباطنية الأخرى. الجزائر كغيرها من الدول فقد اهتمت بالقطاع السياحي نظراً للإمكانيات والمقومات الهائلة التي توفيقها، وهو ما تجلى من خلال زيادة الاستثمارات السياحية وتبني برامج تهدف إلى النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي من أجل التخلص من الاقتصاد الريعي وخلق بدائل تنموية خارج القطاع النفطي، تطبيق إجراءات تحفيزية لفائدة المستثمرين في المجال السياحي، تهدف لتذليل كل العقبات الإدارية والبيروقراطية أمام المستثمر بتبسيط ملف الاستثمار والمصادقة على المشاريع، واللجوء إلى التكنولوجيات الحديثة لاستقبال الملفات، والتقليص من فترة معالجة ملفات الاستثمار ومن الأوراق الإدارية المطلوبة. بيد أن هذا الاهتمام لا يرقى ولا يتناسب مع ما تتمتع به من مقومات سياحية، إلا أنه في السنوات الأخيرة تم البدء في اعتماد السياحة كصناعة استراتيجية وكأحد محركات الاقتصاد الوطني الأساسية، لذلك أسرع من وتيرة الإصلاحات التي دخلت في مرحلة جديدة سميت بإصلاحات الجيل الثاني، التي حاولت من خلالها الانسجام مع وضع جديد نشأ من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتحضير للدخول في المنظمة العالمية للتجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي، الذي تمثل فيه كامناً طبيعياً وبشرياً هاماً ينتظر الثمين بالخروج من التبعية للمحروقات.

1.1 إشكالية الدراسة:

أمام حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري والبحث عن بدائل أخرى تعمل على تخفيف التبعية للريع البترولي، خصوصاً في ظل تراجع المداخيل، فقد سعت الجزائر لزيادة الاهتمام بالقطاع السياحي، بتبني برامج سياحية ضخمة تهدف إلى النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي. وعلى الرغم من أهمية القطاع وثراء الإمكانيات الهائلة للجزائر، بسبب تنوع وتفرد المنتج الجزائري السياحي مقارنة بباقي المنتجات العالمية المنافسة، إلا أن مداخيل القطاع لازال تراوح مكانها. وبناء على ذلك جاءت إشكالية بحثنا في:

ما مكانة القطاع السياحي ضمن استراتيجية التنويع الاقتصادي الجزائري؟ وما السبل الكفيلة للارتقاء به ؟

1. 2 أسئلة الدراسة:

- ولمعالجة الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيمها للتساؤلات الآتية:
- كيف تسهم السياحة في التنمية الشاملة؟
- فيما تتمثل مساهمة قطاع السياحة الجزائري في الدخل الوطني؟
- ما هي البرامج والاستراتيجيات المنتهجة للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي؟
- ما هي آليات وسبل تطويره وجعله قطاعا اقتصاديا هاما في عملية التنمية؟

1. 3 فرضيات الدراسة:

- للإجابة على التساؤل الرئيسي، والأسئلة الفرعية قمنا باعتماد الفرضيات التالية:
- **الفرضية الأولى:** تمتلك الجزائر طاقات سياحية كامنة تتمثل في مقومات هائلة ومتنوعة، لكن للأسف غير مستغلة بالشكل الأمثل والذي قد يمكن الدولة من تنويع اقتصادها إلى جانب قطاع المحروقات.
- **الفرضية الثانية:** لا يعكس واقع السياحة الجهود المبذولة من قبل الدولة ولا يُحقق الكفاءة المتوقعة لهذا القطاع في تنمية الاقتصاد الوطني.
- **الفرضية الثالثة:** اتخذت الدولة مجهودات كثيرة للنهوض بهذا القطاع وتخفيف العراقيل التي تواجهه من أهمها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025.

1. 4 منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصف وتحليل واقع القطاع السياحي في الجزائر بالتركيز على كل الجهود المبذولة منذ الاستقلال للارتقاء به من جهة فضلا عن مستوى مساهمته في التنمية الشاملة وما هي الآليات والبرامج المعتمدة للنهوض به مقارنة بدول العالم.

1. 5. نموذج الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية، خصص المحور الأول: للإطار النظري للسياحة، أما المحور الثاني فيتناول الدور التنموي للسياحة في الاقتصاد الجزائري. في حين يتطرق المحور الثالث للاستراتيجيات والبرامج التنموية المنتهجة لتنمية وتطوير القطاع السياحي الجزائري.

2. المحور الأول: الإطار النظري للسياحة

تعتبر السياحة نمودجا للعلاقات المختلفة بين شعوب العالم وحضاراتهم المتعددة لتبادل المعرفة والتقارب الفكري وإحلال التفاهم بين هذه الشعوب. كما أنها تعتبر كبوابة تساعد على الاطلاع الفكري والتنوع الحضاري والثقافي وحتى الاقتصادي، لهذا من الضروري اعتبارها كعنصر فعال في التغيير الاجتماعي وتطوير العلاقات بين أفراد الجيل الواحد وحتى الأجيال القادمة.

2.1. ماهية السياحة:

2.1.1. تعريف السياحة: لم يتفق الباحثون على مفهوم موحد لمصطلح السياحة، نظرا لاختلاف المنظور أو لاختلاف الوجهة التي تم من خلالها تناول المصطلح، وعلى هذا الأساس يمكن تناول مصطلح السياحة من عدة زوايا وعدة منظورات. من هذه التعاريف يمكن أن نذكر:

❖ عرفت على أنها: "ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس وإلى الشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضاً إلى نمو الاتصالات وعلى الأخص بين الشعوب، وهذه الاتصالات كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمرتها تقدم وسائل النقل." (الظاهر، سراب، 2007، ص ص 29، 30).

❖ كما عرفت بأنها "الانتقال من مكان إلى آخر لأسباب اجتماعية أو للترفيه أو لقضاء الإجازات أو لحضور المؤتمرات أو المهرجانات أو العلاج والاستشفاء وليس بغرض العمل والإقامة الدائمة، ولا يدخل في السياحة الهجرة من بلد إلى آخر أو حتى العمل المؤقت أو أعضاء السلك الدبلوماسي". (كفاني، 1991، ص 15)

❖ أما المنظمة العالمية للسياحة فعرفت على أنها "الأنشطة التي يقوم بها الأفراد أثناء السفر والرحلة في الأماكن التي تقع خارج عن مكان إقامتهم لفترة متتالية لا تقل عن 24 ساعة، ولا تتجاوز السنة للترفيه ولأغراض أخرى ليس لها علاقة بنشاط ربحي في منطقة الزيارة." (PY, 2002, p7)

بناء على التعاريف المقدمة للسياحة يمكن اعتبارها حركة ونشاط اجتماعي، ثقافي واقتصادي يقوم به العديد من الأفراد باختلاف جنسياتهم وأعمارهم ومستوياتهم المادية، شرط أن تكون لمدة تزيد على أربع وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد، ويكون الهدف من وراء ذلك مجرد الترفيه والاستجمام، مع مراعاة المعيار الزمني والمكاني.

تعتمد السياحة على أساسين رئيسيين: (خضرة، 2017، ص 30) الأول: ضرورة انتقال الفرد من موطنه الأصلي إلى موطن أو منطقة أخرى قصد التمتع أو الانتفاع بأوقات الفراغ. الثاني: لا بد أن تكون عملية الانتقال لفترة زمنية مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة.

2.1.2. أنواع السياحة: توجد عدة أنواع للسياحة طبقاً للمعايير التي تُؤخذ في تصنيف السياح، لكن يعتبر معيار الدافع من أكثر وأهم الأنواع شيوعاً بالنسبة للنشاط السياحي، والجدول (1) يوضح أنواع السياحة حسب معاييرها. (السكر، 1994، ص 14)

2.2 أهمية السياحة:

تعتبر صناعة السياحة من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تؤدي دوراً مميزاً في تحقيق التنمية الشاملة في العديد من الدول التي تمتلك المقومات السياحية الطبيعية أو البشرية: (الحميري، 2010، ص ص 14-17)

2.2.1 الأهمية الاقتصادية: تتمثل فيما يلي:

- زيادة الدخل الوطني، وزيادة تدفق العملات الأجنبية؛
- تحسين مركز ميزان المدفوعات، كونها إحدى أهم الصادرات غير المنظورة؛

■ تشغيل أكبر قدر ممكن من العمالة، إذ بات واضحاً مدى مساهمة قطاع السياحة في توفير فرص العمل على المستوى المحلي والعالمي، وحسب تقارير المجلس العالمي للسياحة والسفر فإن صناعة السياحة ساهمت في توفير أكثر من مليون فرصة شغل شهرياً بشكل مباشر أو غير مباشر في جميع أنحاء العالم خلال سنة 1997، وحسب خبراء السياحة فإن كل غرفة فندقية تنشئ 2.75 فرصة عمل في مجالات مختلفة؛ (كواش، 2012، ص6).

■ تطوير المناطق والمدن التي تتمتع بإمكانيات سياحية بتوفير مرافق البنى الأساسية والتسهيلات اللازمة لخدمة السياح والمواطنين على السواء؛ (خضير، كاظم، 2012، 175).

■ يؤدي تطوير المشاريع السياحية إلى زيادة الاستثمار والادخار والترويج لتصدير المنتجات المحلية، ما يؤثر إيجابياً على مستوى الدخل الفردي والدخل الوطني.

فعلى الصعيد الدولي تشكل السياحة 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفر ما نسبته 11/1 من مناصب الشغل، بلغت قيمة صادراتها 1.5 تريليون دولار، أي ما يعادل 7% قيمة الصادرات العالمية وهذا لسنة 2015، ووصل سنة 2017 إلى 1.6 تريليون دولار أمريكي أي ما يعادل 4 مليار دولار لليوم في المتوسط. أما عدد السياح على المستوى الدولي فقط تطور من 25 مليون سنة 1950 إلى 1186 مليون سنة 2015 و1326 مليون سائح سنة 2017، ومن المتوقع أن يصل إلى 1.8 بليون سنة 2030. أما مداخيل وإيرادات السياحة الدولية التي جنتها الوجهات في العالم ارتفعت أيضاً من 2 مليار دولار سنة 1950 إلى 104 مليار دولار سنة 1980، 495 مليار دولار سنة 2000 لتصل إلى 1221 مليار دولار سنة 2015 و1340 مليار دولار سنة 2017. وحسب المناطق: قاد الشرق الأوسط النمو من حيث الإيرادات حيث مثل نسبة زيادة تقدر بـ: 12.8%، ويرجع ذلك إلى الانتعاش والرجوع القوي لبعض الوجهات بعد النتائج الضعيفة المحققة سنة 2016، أما حسب الأقاليم كان النمو في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، حيث مثلتا نسبة زيادة تقدر بـ: 12.9% و9.2% على الترتيب، أيضاً جنوب أوروبا: المنطقة المطلة على البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا، وهذا ما يعكس الطلب القوي نحو الوجهات المطلة على طول البحر الأبيض المتوسط. (World Tourism Organization , 2018, p6)

2.2.2. الأهمية الثقافية والاجتماعية: تظهر في:

- زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي بمختلف عادات وتقاليد الدول الأخرى؛
- رفع مستوى الشعور بالانتماء الوطني من خلال التبادل الثقافي والحضاري؛
- الحفاظ على التراث الثقافي والحضاري للشعوب وإغنائه بما يكفل إحياءه في ذاكرة المواطنين والسياح.

2.2.3. الأهمية السياسية: تكمن أساساً في:

- توطيد العلاقات بين الدول؛
- تدعيم أواصر الصداقة بين الشعوب؛
- دعم السلام العالمي.

2.2. 4. الأهمية البيئية: يعتمد قطاع السياحة في إنتاج الخدمات السياحية على الموارد الطبيعية السياحية، فهي صناعة بلا مدخنة وتحافظ على البيئة الطبيعية بعيدا عن تدخل الإنسان، عن طريق إقامة المحميات الطبيعية النباتية والحيوانية واستغلال هذه المحميات كعناصر جذب سياحي طبيعي. (Manivong, Sipaseuth, 2007, p2)

2. 3. مقومات قيام السياحة :

ترتكز السياحة على العديد من المقومات بعضها طبيعي والآخر بشري، والعنصر الثالث مادي، يمكن إنجازها فيما يلي: (معراج، جرادات، 2014، ص ص 22، 23)

2. 3. 1. المقومات الطبيعية: تشمل كل الظروف المناخية وتمايز الفصول، مناطق دافئة، حمامات معدنية... إلخ، أي كل مظاهر جذب السواح.

2. 3. 2. المقومات البشرية: تتمثل في الجوانب التاريخية: كالآثار، المعالم، الشواهد، الأطلال، الفنون الشعبية بطبوعها المختلفة، الثقافات والعادات لدى السكان.

2. 3. 3. المقومات المالية والخدمة: تتمثل في مدى توافر البنية التحتية، كالمطارات النقل البري والجوي، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك، العمران... إلخ، ومدى توافر الخدمات المكتملة: كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي والمراكز الترفيهية والتسلية.

2. 4. الدور التنموي للسياحة في الاقتصاد الجزائري:

2. 4. 1. مقومات وإمكانيات السياحة في الجزائر: تعد الجزائر من أهم المناطق السياحية في العالم، لتمتعها بموارد سياحية طبيعية متنوعة باختلاف المناطق الجغرافية للبلاد، إلى جانب تراث ثقافي وتاريخي وديني مهم، ما يسمح لها بممارسة أنواع مختلفة من السياحة.. يتم فيما يلي عرض أهم الإمكانيات السياحية للجزائر. (بوزينة، 2012، ص ص 10، 11)

أ. الموارد الطبيعية للجزائر: تعتبر من أهم العوامل لجذب السياح إلى أي إقليم سياحي أو منطقة سياحية معينة، كما أن الترابط بين المقومات الطبيعية من موقع جغرافي ومناخ وشواطئ وغطاء نباتي تعطي الأقاليم السياحية أهمية مميزة أخرى في جذب السائح. وتمتاز الجزائر بتكامل بتراط هذه العوامل وتكاملها في موقع استراتيجي جغرافي يربط بين الشمال والجنوب، ويمتاز بمناخ معتدل يساعد على استمرار الموسم السياحي على مدار السنة.

1. الموقع: تملك الجزائر إمكانيات ضخمة في المجال السياحي، إضافة إلى المعالم السياحية والأثرية التي تملكها الجزائر على طول سواحلها الممتدة على مسافة 1400 كلم، وصحرائها الكبرى التي تمتد على طول يتجاوز 2000 كيلو متر مربع على مساحة 2381741 كلم²، وبذلك فهي تتوفر على كل أنواع السياحة.

2. الإقليم والمناخ: إن شمال الجزائر يضم التل والمناطق السهلية، تمتد أراضيها باتجاه العرض أكثر منها باتجاه الطول، وأخصب الأراضي موجودة في الشمال حيث معدل الارتفاع 900 متر وتنحدر السهول العليا، بسلاسل جبال الأطلسي من 600 إلى 1000 متر من الغرب إلى الشرق، أين نجد أعلى قمة بالأوراس وهي جبال شيليا بارتفاع

يقدر 2328 متر، وجبال جرجرة بقمة لالة خديجة بارتفاع يصل إلى 2308 متر. (الدليل الاقتصادي والاجتماعي، 1987، ص13)

كما يمكن تقسيم الجزائر إلى منطقتين متميزتين عن بعضهما البعض وهما: (الديوان الوطني للسياحة)

✓ منطقة الشمال: تضم المناطق التلية والمناطق السهلية، وهي مناطق عريضة أكثر منها طويلة، وتضم أخصب الأراضي، وتحتوي السهول والجبال كالونشريس، القبائل، تلمسان، وجبال الأطلس الصحراوي التي تتكون بدورها من جبال القصور، العمورية، وأولاد نايل. كما يتصف المناخ الجزائري بالمتوسط أساسًا وآخر قاري، هذا ما يجعل الشتاء باردًا وممطرًا والصيف حارًا وجافًا.

✓ منطقة الجنوب الصحراوي: لها ثلاثة صفات رئيسية هي: الهضاب الأرضية، وتسمى بالحمامة والدروع، والثانية تتمثل في العروق وهي: العرق الغربي الكبير، العرق الشرقي الكبير، وعرق شاش. والثالثة منطقة الهقار، والتي توجد بها أعلى قمة بالجزائر، وهي قمة تھات ب 3003 مترًا.

3. الحمامات المعدنية: تزخر الأرض الجزائرية بعشرات الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية، والتي تعول عليها السلطات في بناء قاعدة متينة لسياحة حمامات معدنية، تجذب السياح المحليين والأجانب، ويتوفر بالجزائر ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية الجوفية، السواد الأعظم منها قابل للاستغلال كمحطات حموية عصرية، فضلًا عن فرص الاستثمار المتوفرة في الشريط الساحلي الذي يفوق 1400 كلم، لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر. (غمراسة)

ب الموارد التاريخية، الثقافية، الدينية: تزخر الجزائر بعدة معالم تاريخية وثقافية جديدة بأن تلقى العناية والاهتمام الكافيين من طرف الدولة والسياح، فعلى مر العصور توالى على الجزائر عدة حضارات مختلفة خلفت معالم وآثارًا مختلفة، فالصحراء لوحدها تزخر بمعالم وآثار رائعة تمتاز بنقوشها الصخرية ورسوماتها الجدارية في الطاسيلي والهقار. وبذلك فإن الجزائر موطن المعالم التاريخية والثقافية التي صنفت بعضها تراثًا عالميًا لاحتوائه على تغيرات حضارية متنوعة وراقية مثل مدينة غرداية العتيقة التي صنف وادها سنة 1968، كتراث عالمي من طرف منظمة اليونسكو.

ت. الإمكانات المادية: تبقى ضعيفة للغاية ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، خاصة إذا ما قورنت بما يملكه جيراننا التونسيين والمغاربة، ما جعل القدرة الاستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي وتوفير للخدمات المختلفة للسواح جد منخفضة وتقل عن المتوسط العالمي المقدر ب 12,5%. ويعود سبب الإنخفاض أساسًا إلى تردي أوضاع البنية التحتية من الفنادق والأماكن الترفيهية، وتدني مستوى الخدمات المقدمة ومشاكل قطاع النقل، والمشاكل الأمنية التي عاشتها الجزائر إبان فترة التسعينات، والتي بقيت آثارها ونتائجها مستمرة إلى غاية يومنا هذا، بسبب النظرة السلبية التي بقي يحملها الأجانب على الوضعية الأمنية العامة للجزائر.

2. 4. 2 مساهمة السياحة الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني: بعد أن سعت الدولة لتحسين النسبي في الجانب الأمني والاجتماعي، بدأت السياحة الجزائرية تستعيد عافيتها، ما ساعد على زيادة مساهمتها في تمويل اقتصاد الوطني، وهو ما يظهر في الجدول (2).

أ. مساهمة السياحة في الإيرادات: من الجدول السابق يتضح جليا الدور الفعال الذي تلعبها السياحة في مداخيل الدولة، ما يعني أن الاستثمار في القطاع يحقق مداخيل وإيرادات كبيرة، لكن في المقابل نسجل تفاوت في هذه الإيرادات سنويا. فبعد أن سجلنا 246 مليون دولار سنة 2010 لتصل إلى أعلى مستوياتها بـ 367 مليون دولار سنة 2013، لتعاود الانخفاض قليلا من سنة 2014 إلى 2016 وبلغ أدنى مستوى لها بـ 209 مليون دولار، ثم تعاود الانتعاش من جديد ليتصل إلى 264 مليون دولار سنة 2017. ويعود سبب هذا التذبذب لتذبذب عدد السياح وحجم الاستثمارات المرصدة، إذ وصل عدد السياح سنة 2017 إلى 2.450.785 سائح، أما حجم الاستثمارات فوصلت إلى 1.805 مليار دولار، وعليه يجب تلمين هذه الفرص السوقية في القطاع السياحي الجزائري والبحث عن الاستراتيجيات الكفيلة للنهوض به في ظل المقومات الكبيرة التي يتمتع بها، والتي لا تتماشى ومداخيله.

ب. مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المقاييس المستخدمة في قياس الأداء الاقتصادي محليا أو عالميا، حيث تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة إلى أن متوسط مساهمة السياحة في الناتج الإجمالي العالمي تصل إلى حوالي 10% (بوعموشة، 2015، ص102). أما بالنسبة للجزائر فمساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي فهي لم تتعد 6.80 % سنة 2017، وهو ما يوضحه الجدول السابق، إذ لا تزال المساهمة المحتشمة للقطاع السياحي الجزائري في الناتج المحلي، والذي تعود أساسا إلى عدم الاهتمام به وإهماله وعدم نميته اقتصاديا منذ الاستقلال بسبب اعتمادها على قطاع المحروقات بشكل أساسي، على عكس الدول العربية غير النفطية كالمغرب، تونس، البحرين والتي تصل نسبة مساهمة السياحة في ناتجها المحلي ما يقارب المتوسط العالمي أو يفوقه. (بوعموشة، 2015، ص103)

ت. مساهمة السياحة في خلق مناصب الشغل: تعتبر السياحة مصدرا هاما لتوفير مناصب الشغل، ومن أهم القطاعات التي تساعد على الحد من البطالة، إذ توفر مناصب شغل مباشرة كالعمالة المتخصصة في النقل، الإرشاد السياحي وغيرها وأخرى غير مباشرة تابعة للقطاعات التي تمد السياحة باحتياجاتها من السلع والخدمات. ويوضح الجدول أعلاه أن مناصب الشغل التي يوفرها القطاع بصفة مباشرة أو بصفة إجمالية في تطور مضطرد، إذ وصل سنة 2017 إلى 320 ألف، كما يتوقع أن يوفر القطاع حوالي 500 ألف منصب شغل بحلول 2026، إلا أن هذه المساهمة لا تزال ضعيفة وغير كافية مقارنة بما تملكه الجزائر من مقومات سياحية.

3. الاستراتيجيات والبرامج التنموية المنتهجة لتنمية وتطوير القطاع السياحي الجزائري:

أدركت الدولة الجزائرية ضرورة تعزيز قطاعها السياحي ببناء صورة حقيقة للسياحة الجزائرية تستجيب للمعايير والمقاييس الدولية، فعمدت إلى تنمية ودعم القطاع باتخاذها العديد من التشريعات والاستراتيجيات، لتوفير طاقات فندقية بمختلف تصنيفاتها وبنية تحتية لتسهيل وتحسين الخدمات للسواح من جهة، والنهوض بالقطاع السياحي من جهة أخرى. فقد شرعت الوزارة الوصية سنة 2000 في إعداد خطة حول تطوير قطاع السياحة آفاق 2010 تحت عنوان "مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"، ولكن بعد مرور سنتين على تنفيذه بات من

الضروري إدخال بعض التعديلات لمسايرة التطورات الجديدة داخليا وخارجيا، فجاءت بمشروع جديد سمي آفاق 2013، ثم تلاه المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025.

3.1 مخطط التهيئة السياحية لآفاق 2013: مع بداية سنة 2000 تمت صياغة إستراتيجية حول تطوير قطاع السياحة آفاق 2013 في شكل وثيقة تحت عنوان "مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2013". مع مراعاة التطورات الجديدة الحاصلة على المستويين الداخلي والخارجي.

أ. الأهداف النوعية للمخطط: تتمثل الأهداف النوعية التي تضمنها البرنامج الخاص بالتنمية المستدامة للسياحة في: (عيساني، 2010/2009، ص11)

- تامين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية و الحضارية؛
- تحسين نوعية الخدمات السياحية والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية؛
- تحسين صورة الجزائر السياحية وإحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق السياحية الجزائرية؛ تحسين آداءات قطاع السياحة من خلال الشراكة في التسيير؛
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية؛
- المساهمة في التنمية المحلية؛
- المحافظة على البيئة والفضاءات الهشة لتوسيع السياحة البيئية؛
- تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد باستمرار قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج؛
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية السياحية؛
- النهوض بالمنتجات السياحية.

ب. الأهداف الكمية للمخطط: تتمثل في ما يلي: (عوينات، 2013/2012، ص278)

- ب.1 تامين الاستثمار السياحي:** امتد الاستثمار السياحي من 2004 إلى غاية 2013 عبر مرحلتين:
- ❖ المرحلة الأولى من 2004-2007: تم إنجاز حوالي 55 ألف سرير، باعتماد قيمة 1,5 مليون دينار جزائري للسرير، ووصلت الاستثمارات إلى غلاف مالي يقدر بـ 82,5 مليار دينار جزائري.
- ❖ المرحلة الثانية من 2008-2013: اعتبرت المشاريع المقترح إنجازها في المرحلة من النوع المتوسط والرفيع، بحجم استثمار متوقع 150 مليار دينار جزائري لإنجاز 60 ألف سرير أي بقيمة 2,5 مليون دينار للسرير.
- ب.2 رفع قدرات الاستقبال:** توقع وصول عدد الأسرة في آفاق 2013 إلى 187 ألف سرير.
- ب.3 رفع التدفقات السياحية:** تمتحقيق محصلة نهائية للتدفقات في سنة 2013 بحوالي 3.098.531 سائح.
- ب.4 زيادة مناصب العمل:** عدد مناصب العمل التي تم إنشاؤها في نهاية سنة 2013 هو 57500 منصب عمل مباشر و 172.500 منصب عمل غير مباشر، وبالتالي مجموع المناصب التي توصلت إليها عند نهاية هذه المرحلة هو 230 ألف منصب عمل.

ب.5 زيادة المداخيل من العملة الصعبة: عدد المداخيل المتوقعة في نهاية المرحلة قدرت ب: 1,3 مليار دولار، وهذا باعتماد معيار الإنفاق المتوسط لكل سائح والمقدر ب 520 دولار.

ت. **الإجراءات المتخذة لتطبيق البرنامج:** تهدف لدعم مختلف الاستثمارات السياحية، من خلال:

❖ **التهيئة والتحكم في العقار السياحي:** بإعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية، والذي يشكل الأساس في تنفيذ إستراتيجية قطاعية.

❖ **تأطير وتمويل المشاريع السياحية:** بتكليف طريقة التمويل وفقا للخصوصيات التي يتميز بها الاستثمار السياحي.

❖ **دعم التدريب والتكوين:** بإعادة النظر في البرامج التكوينية بغرض تكييفها مع تطور الاحتياجات والتقنيات الحديثة لتسيير الأنشطة والخدمات السياحية، وفتح فرع الاقتصاد السياحي بالجامعة مع توسيعه إلى ما بعد التدرج، والحث على إنشاء مراكز جديدة لتكوين لمواجهة الطلب المتزايد.

❖ **دعم النوعية:** بمواصلة عملية تنظيم ومراقبة النشاطات والمهن في قطاع السياحة، توعية المتعاملين باللجوء إلى نظام منح شهادات النوعية المعتمدة في العالم والمعمول بها في ميدان السياحة المستدامة، وفتح مكاتب صرف دائمة على مستوى الموانئ، المطارات، والمدن السياحية خاصة بالجنوب.

❖ **دعم الترويج السياحي:** بإعداد مخططات متعددة قنوات الاتصال المؤسسي، والتي يجب أن تكون قوية وهجومية وتهدف إلى سد العجز في مجال الترويج للمنتوج السياحي في الجزائر، إعداد دراسات الأسواق، وهذه المهمة يجب أن تأخذ مكانتها الطبيعية في لبرامج المقبلة للترويج والتسويق السياحي، ويجب أن تمتد لتشمل الشراكة والاستثمار، من أجل تدقيق الإيرادات ومناصب عمل القطاع، بالإضافة إلى تكثيف مشاركة القطاع في المعارض المتخصصة في الخارج ودعم التظاهرات الترويجية المحلية والخارجية.

2.3 المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 :

أ. **التعريف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025:** يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 جزءا من المخطط الوطني للتهيئة العمرانية آفاق سنة 2025، تم إعداده سنة 2007 من قبل وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، وهو مخطط تعلن الدولة من خلاله عن نظرتها المستقبلية للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق، وهو نتيجة مرحلة طويلة من البحوث والتحقيقات والتقارير والخبرات والاستثمارات التي توضح إرادة الدولة لتطوير الإمكانيات الطبيعية والثقافية والتاريخية للجزائر ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية. ويتضمن المخطط نظرة الحكومة الجزائرية للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق (على المدى القصير 2009، المتوسط 2015، الطويل 2025)، لتلتحق برتبة الامتياز في ناحية البحر الأبيض المتوسط في إطار التطوير المستمر.

ب. **أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:** تلخص في الآتي:

(Ministère du tourisme et d'artisanat , 2008, p20)

ب.1 جعل السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي: من خلال:

- ترقية اقتصاد بديل للمحروقات؛
- تنظيم عرض سياحي موجه نحو السوق الوطنية؛
- إعطاء الجزائر سمعة سياحية دولية والارتقاء بها إلى مستوى مقصد سياحي متوسطي ذو امتياز؛
- المساهمة في إنشاء مناصب شغل جديدة، وضمان الإسناد الدائم للاقتصاد العام للبلاد؛
- تحديد المشاريع ذات الأولوية منها عشرون قرية سياحية متميزة تتناسب مع الطلب الدولي والوطني، وانطلاق 80 مشروع سياحي في 6 أقطاب سياحية بامتياز.

ب.2 دفع القطاعات الاقتصادية الأخرى: بالتعاون والتنسيق مع استراتيجيات القطاعات الأخرى باعتبار المخطط التوجيهي SDAT 2025 جزءا من الإستراتيجية الوطنية للتهيئة العمرانية SNAT 2025.

ب.3 ربط ترويج السياحة بالمحيط: بالتطوير السياحي في إطار التنمية المستدامة.

ب.4 تثمين التراث التاريخي، الثقافي والديني: حيث تعمل استراتيجيات السياحة المستدامة على حماية التراث من خلال احترام التنوع الثقافي والمشاركة في التنمية المحلية.

ب.5 التطوير المستمر لصورة الجزائر

ت. الحركات الخمسة المنتهجة لتفعيل القطاع السياحي: تعتبر هذه الآليات الطريق لإنعاش وتطوير السياحة، وتمثل في: (Ministère du tourisme et d'artisanat , 2008, pp26-57)

ت.1 تثمين الوجهة السياحية الجزائرية: بتعزيز صورة الجزائر كوجهة سياحية جذابة من خلال تنفيذ إستراتيجية تسويقية فعالة تقوم على الترويج والاتصال الجيد وابتكار علامة للمنتوج السياحي وتزويده بشعار خاص به وتمحور خطة وجهة الجزائر الجديدة حول ثلاثة محاور رئيسية هي:

- وضع استراتيجية التسويق السياحي؛
- تحديد خطة عمل تشغيلية؛
- إنشاء نظام دائم ومستدام لرصد ومراقبة الموارد والأسواق السياحية المستهدفة SPOET.

ت.2 إنشاء أقطاب سياحية ذات امتياز وبناء قرى سياحية ذات امتياز: حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية سبعة أقطاب سياحية POT وهي:

❖ القطب السياحي للامتياز شمال/ شرق POT-N-E: يشمل: عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة وسوق أهراس. يهدف إنشاء هذا القطب إلى عرض المنتوج السياحي الجزائري للسياح الداخليين والخارجيين لا سيما السياحة الساحلية والسياحة الصحية والمعدنية، والاستجابة لمتطلبات سياحة المؤتمرات من خلال تطوير و تحسين هياكل الاستقبال خاصة بمدينة عنابة المشهورة بسياحة المؤتمرات.

- ❖ القطب السياحي للامتياز شمال/ وسط POT-N-C: يضم: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو وبجاية. القطب مظل على البحر الأبيض المتوسط، ويحتوي على 39 منبع حيوي، كما يحتوي على مواقع أثرية.
 - ❖ القطب السياحي للامتياز شمال/غرب POT-N-O: يشمل وهران، عين تيموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس وغلزيان. يمكن استغلال القطب في تنمية السياحة الساحلية وسياحة المؤتمرات (الأعمال)، خاصة وأن مدينة وهران مشهورة بكونها مدينة المؤتمرات الوطنية والدولية.
 - ❖ القطب السياحي للامتياز جنوب/شرق POT-S-E: يضم: الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي والمنيعية. يحتوي على أربع مناطق للتوسع السياحي فضلا على كونه عبارة عن صحراء واسعة.
 - ❖ القطب السياحي للامتياز جنوب/غرب POT-S-O: يشمل: بشار، توات قورارة، طريق القصور أدرار، تيميمون. ويعتبر بوابة إفريقيا وفصلا بين إفريقيا البيضاء وإفريقيا السوداء.
 - ❖ القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير الطاسيلي POT-G-S: يشمل: ناجر إليزي. ويتميز بالثراء الثقافي الطبيعي والإيكولوجي، كما يحتوي على حظيرة الطاسيلي المصنفة من طرف اليونسكو منذ سنة 1981 كتراث عالمي وجب العناية به.
 - ❖ القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير الأهقار POT-G-S: يشمل تماراست. ويتوفر على مواقع أثرية وطبيعية وتاريخية جذابة، ومن أهم المناطق السياحية: أسكرام، أدريان، أمسل، عين أمقل، أهقار.
- ت.3. تطبيق مخطط الجودة السياحية: بغية ضمان امتياز العرض السياحي الوطني بإدماج التكوين من خلال رفع مستوى الاحترافية، التربية، الانفتاح واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتموضع حول منتجات جديدة تتماشى والتوجهات الجديدة للطلب الوطني العالمي. وتهدف هذه الآلية إلى:
- تحسين الجودة في العرض للمنتج السياحي وتشجيع ترقيته محليا ودوليا؛
 - إطلاق مخطط الجودة بهدف الانضمام لماركة موحدة "النوعية السياحية" وهي حصيلة كل مسعى نوعي؛
 - نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة سياحية عالمية؛
 - إعطاء رؤية جديدة للمحترفين؛
 - إجبار المتعاملين في السياحة بالتعامل بإجراءات الجودة.
- وقصد الاستجابة للهدف المادي والنقدي في مخطط الأعمال 2030، أصبح تكوين العنصر البشري أمرا ضروريا، وعلى هذا الأساس حدد المخطط ثلاثة أهداف إستراتيجية للتكوين تشمل:
- ضمان الميزة التنافسية للبرج البيداغوجية، وتأهيل المؤطرين الجزائريين بمدارس السياحة؛
 - إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي؛
 - الابتكار واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مخطط النوعية للسياحة.

ت.4. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تتطلب السياحة تضافر الجهود والأعمال ما بين العديد من القطاعات الحيوية، وتجنيد مجمل الشركاء العموميين والخواص بغية خلق وجهة سياحية ذات علامة امتياز في السوق الدولية.

ت.5. وضع مخطط تمويل سياحي: يهدف لدعم النشاطات السياحية ومرافقة مشاريع المتعاملين والمستثمرين المحليين والأجانب، ويعمل على مرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع من خلال تخفيف إجراءات منح القروض البنكية وتمديد فترة القروض، ويهدف لحماية ومرافقة المؤسسات السياحية السهر على تجنب توقف المشاريع السياحية وكذا توفير الأمان للمستثمرين الأجانب وتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي.

ث. آفاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025: تتمثل في النقاط التالية:

(Ministère du tourisme et d'artisanat , 2008,p17)

ث.1. الآفاق المالية للسياحة الجزائرية: تظهر في ما يلي:

❖ زيادة حجم الاستثمار السياحي: حسب تقديرات وزارة فكل سرير بجميع مستلزماته يحتاج 60 ألف دولار أمريكي، 55 ألف دولار أمريكي للاستثمارات المادية بما فيها الهياكل القاعدية و 5 آلاف دولار مخصصة للاستثمارات غير المادية كالاتصالات. كما يتوقع ارتفاع المبلغ المخصص للاستثمار السياحي بـ 2.5 مليار دولار لآفاق 2025.

❖ الرفع من إيرادات العملة الصعبة: فكلما زاد عدد السياح ارتفعت معه الإيرادات السياحية، بسبب نفقاتهم المتزايدة في مختلف الخدمات السياحية المتاحة خاصة في الفنادق والمطاعم والنقل.

ث.2. الآفاق المادية للسياحة الجزائرية: تتمثل في ما يلي:

❖ تحسين مستوى خدمة الإيواء السياحي: بزيادة طاقة الإيواء السياحي من حيث عدد الأسرة، إذ يهدف المخطط في هذه الفترة لاستقبال 2.5 مليون سائح، وتحتاج لذلك 75 ألف سرير من النوعية الجيدة، تتوزع إلى 40 ألف سرير في المدى القصير، و 10 آلاف سرير في المدى المتوسط و 25 ألف سرير في المدى الطويل.

❖ زيادة التدفقات البشرية السياحية: الهدف العام للخطة السياحية الجزائرية هو بلوغ 6.5 مليون سائح في ظل الظروف الجيدة للبلاد.

❖ الرفع في عدد مناصب العمل: تهدف السياحة إلى توفير مناصب جديدة، وحسب تقديرات المنظمة العالمية للسياحة المتعلقة بالشغل، فأنجاز سريرين يؤدي إلى توفير أربعة مناصب شغل، منصب مباشر وثلاث غير مباشرة تتعلق بالنشاطات الملحقة. أما بالنسبة للجزائر فهي تطمح لتوفير 400 ألف منصب شغل متنوع، بين مباشر وغير مباشر.

ث.3. الآفاق النوعية للسياحة الجزائرية: التي تراها الدولة الجزائرية ضرورية نذكر:

❖ الآفاق النوعية الاقتصادية: تتمثل في تلبية الحاجات المتزايدة للجزائريين وتحسين الوظائف الاقتصادية والتجارية والمالية لقطاع السياحة، رفع المستوى المهني للموارد البشرية التي يشغلها القطاع، والمساهمة في حل أزمة البطالة، بالإضافة إلى المشاركة في التنمية والتوازن الجهوي بين مختلف المناطق الجزائرية.

❖ الآفاق النوعية الاجتماعية والثقافية: المقومات الاجتماعية والثقافية كالعادات والتقاليد، الدين والخصائص الاجتماعية، لها علاقة وطيدة بتكوين الصورة السياحية للبلد، من حيث طبيعة الشعب الجزائري وأصالته وكرم ضيافته (غنيم، سعد، 2003، ص 23).

4. الخاتمة:

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الرائدة التي لها دور كبير على المستوى العالمي في دعم سياسة التنويع، وأحد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. بيد أن تحقيق ذلك يتطلب توفير بيئة سياحية ملائمة وتطبيق برامج ومخططات للنهوض بهذا القطاع، وبإسقاط ذلك على الجزائر توصلت دراستنا إلى النتائج التالية:

- تتمتع السياحة في الجزائر بمؤهلات طبيعية هامة، إذ تمتلك مجموعة مهمة من المتاحات السياحية التي تتوزع بين مختلف المناطق، بالإضافة إلى الشريط الساحلي المتميز بشواطئه الخلابة، والسلاسل الجبال والغابات والصحراء الشاسعة بسلسلة جبال الطاسيلي التي تعتبر كعامل جذب سياحي للأجانب.

على غرار هذه الميزات الطبيعية، لاحظنا خلال الدراسة أن الجهود المبذولة والمسخرة لتنمية قطاع السياحة في الجزائر معتبرة لكون القطاع أصبح أولوية وطنية للدولة، إذ يشكل موردا بديلا للمحروقات، فالسياحة تساهم في تطوير القطاعات الأخرى في الاقتصاد. غير أنه وبالرغم من كل هذه المقومات إلا أنها غير مستغلة بالشكل الأمثل الذي قد يمكنها من تنويع اقتصادها إلى جانب قطاع المحروقات؛

- لا تزال السياحة في الجزائر تعرف الركود والتأخر، ودلائل ذلك كثيرة منها ضعف مساهمتها في التشغيل، وفي الناتج الداخلي الخام، وفي إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، وقد بدأ قطاع السياحة في الجزائر في النمو بصورة بطيئة والبروز تدريجيا خلال العشرية الأخيرة، وهذا ما لاحظناه من خلال تطور مؤشرات السياحة خلال الفترة 2010-2017؛

- أظهرت الحكومة الجزائرية نيتها للنهوض بقطاعها السياحي بتبنيها مخططات واستراتيجيات على المدى القريب والبعيد في مقدمتها المخطط التوجيهي للتنمية السياحية لآفاق 2025، الذي يحمل في جعبته برامج وآليات تجعل من الجزائر صورة سياحية بامتياز.

وعليه يمكن تأشير عدد من **التوصيات والاقتراحات** التي يمكن من خلالها تقريب خطط التنمية وعملياتها من الصفة العملية (القدرة على التنفيذ) التي ينبغي أن تتصف بها، وبالتالي استدراك الجزائر هذا التأخر والنهوض بالقطاع وجعله كقطاع بديل لقطاع المحروقات.

الاقتراحات والتوصيات:

- تحديد الجهات المسؤولة عن حماية البيئة الطبيعية وتنمية مواردها بالتنسيق بين وزارة السياحة ووزارة البيئة للحفاظ على الموروث الحضاري من آثار ومتاحف ومواقع سياحية أثرية ودينية؛
- إنعاش الترويج السياحي وتنظيمه بما في ذلك برمجة التوعية الرسمية والشعبية، وإصدار النشرات السياحية والمجلات، أفلام، أدلة، خرائط، فضلا عن تطوير استخدام الوسائل المرئية وكذلك استخدام التمثيليات بالداخل والخارج وإقامة معارض دورية لإمكانيات واقتراح إنشاء مجلس الترويج السياحي؛
- قيام وزارة السياحة بتحديد وتعيين الفرص الاستثمارية لدعم السياحة، وتحفيز وتنشيط دور القطاع الخاص ورجال الأعمال لجذب رؤوس الأموال باتجاه الفرص المربحة، وتعظيم الحوافز المالية والاقتصادية في مجال الاستثمار السياحي فضلا عن تطوير التسهيلات الإدارية واختصار الوقت والإجراءات اللازمة في إطار من الشفافية لإجازة المشاريع السياحية؛
- تحسين واقع الخدمات السياحية وخاصة أنظمة الاتصال ووسائل الطرق والنقل، ما يتطلب من الدولة دوراً فعالاً ومؤثراً؛
- إقامة مهرجانات سياحية، ثقافية وبصفة دورية في مناطق الجذب السياحي، وبالتنسيق مع الجهات والدوائر ذات العلاقة سواء على المستوى المحلي أو الدولي؛
- اعتبار التدريب السياحي عنصراً أساسياً لازماً من عناصر التنمية السياحية، ما يقتضي التوسع في إنشاء مراكز التدريب السياحي والفندقي لرفع مستوى الخدمات السياحية؛
- العمل على نشر الوعي الثقافي لدى المواطنين بأهمية السياحة واستخدام الإعلام السياحي كأحد المصادر الرئيسة في ذلك، فضلا عن العمل على تحسين الصورة عن السياحة لدى الأجانب بحملة توعية وتنقيف شاملة تتصف بالعلمية بأهمية المواقع الأثرية بما يعكس حضارة وعمقه التاريخي.

قائمة المراجع:

1. الحميري موفق عدنان عبد الجبار، (2010)، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، مؤسسة الوراق، عمان.
2. الدليل الاقتصادي والاجتماعي، (1987)، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر.
3. الديوان الوطني للسياحة.
4. السكر مروان محسن، (1994)، السياحة مضمونها وأهدافها، سلسلة الاقتصاد السياحي، الجزء الأول، عمان.
5. الظاهر نعيم وسراب الياس، (2007)، مبادئ السياحة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
6. بوزينة أمينة أحمددي، (2012)، السياحة المستدامة وأثرها على التنمية في الجزائر، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة باتنة.
7. بوعموشة حميدة، (2015)، دور القطاع السياحي في تنمية الاقتصاد الوطني، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.
8. خضرة جلال بدر، (2017)، مصطفى يوسف كافي، هادي محمد مخلوف، إدارة الأعمال السياحية، دار ألفا للتوثيق، الجزائر.

9. خضير إيمان عبد، كاظم عبير علي، (2012)، دور صناعة السياحة في تطور الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2009، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 18(67).
10. كفاي حسين، (1991)، رؤية عصرية للتنمية السياحية في الدول النامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب للنشر، القاهرة.
11. كواش خالد، (2012)، الدور الاقتصادي والاجتماعي للسياحة: حالة الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة: دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة.
12. عيساني عامر، (2010/2009)، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة: حالة الجزائر، أطروحة غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
13. عوينات عبد القادر، (2013/2012)، السياحة في الجزائر -الإمكانيات والمعوقات 2000-2025 في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025SDAT ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
14. غمراسة بوعلام، الحمامات المعدنية بالجزائر: مقصد السياح من كل مكان، على الموقع: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=41&article=404131&issueno=10291>، تاريخ الاطلاع 29/4/2019
15. غنيم عثمان محمود، سعد بنيتا نبيل، (2003)، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
16. معراج هواري، جرادات محمد سليمان، (2014)، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية: حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث الاقتصادي، سكيكدة، 2014.
17. ManivongSounh, SipaseuthSouxay, (2007), **Environmental impacts of Trade liberalization in the tourism sector**, commissioned for the rapid trade and environment assessment project.
18. Ministère du tourisme et d'artisanat,(2008), **Audit du tourisme algérien**, Livre 1, SDAT 2025.
19. Ministère du tourisme et d'artisanat, (2008), **Le plan stratégique: les cinq dynamique et les programmes d'action touristique prioritaires** , livre 2, SDAT 2025 .
20. PY Pierre,(2002), **Le tourisme: un phénomène économique** , Documentation Française, Paris.
21. World Tourism Organization, (2018),**Tourism Highlights**.

الملاحق:

الجدول رقم (01): أنواع السياحة حسب معاييرها المختلفة

نوع السياحة	المعيار
ترفيهية - طبيعية - ثقافية - علاجية - دينية - رياضية - المؤتمرات - رجال الأعمال - الحوافز - التسوق - العلاقات الاجتماعية.	الدافع (الهدف)
داخلية، خارجية (إقليمية ودولية).	الموقع
موسمية - دائمة.	فترة الإقامة
فردية - جماعية.	طريقة التنظيم (عدد السواح)
الأشبال - الشباب - متوسط الأعمار - كبار السن - الفئات الخاصة.	السن
الأفراد - المجموعات الصغرى - المجموعات الكبرى .	العدد
برية - جوية - بحرية.	وسيلة النقل
سياحة اجتماعية - محدودو الدخل - الطبقات المتميزة - الأغنياء.	مستوى الإنفاق
المناسبات - الشتاء - الصيف.	طبيعة الموسم السياحي

المصدر: يسرى دعبس، (2003)، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق، الملتنقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، ص245.

الجدول رقم (2): تطور بعض مؤشرات أداء القطاع السياحي الجزائري للفترة 2010-2017

حجم الاستثمارات في القطاع السياحي (مليار دولار)	المساهمة في التشغيل		المساهمة في الناتج المحلي %	الإيرادات السياحية (مليون دولار)	عدد السياح	السنوات
	إجمالي العاملين (بالألف)	العاملين المباشرين (بالألف)				
1,554	539.4	254.1	4.85	246	2.070.000	2010
1,664	535.4	266.6	4.83	209	2.395.000	2011
1,774	583.0	292.2	5.05	217	2.634.000	2012
1,814	634.5	321.4	5.54	367	2.733.000	2013
1,991	604.4	305.9	5.30	258	2.301.373	2014
1.609	628.3	327.3	5.88	308	1.709.994	2015
1.600	656.8	317	6.12	209	2.039.444	2016
1.805	678.5	320	6.80	264	2.450.785	2017

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على:

1. World Development Indicators, (November 2015) .
2. World Tourism Organization, (2016), Tourism Highlights, p11.
3. World Tourism Organization, (2017), Tourism Highlights, p 11.
4. World Tourism Organization, (2018), Tourism Highlights, p 11.